الاغراق الاقتصادي : الآثار والمعالجات مع اشارة خاصة لأقليم كوردستان العراق

شلير ثامر نورالدين
قسم العلوم التجارية والمصرفية –كلية الادارة والاقتصاد–جامعة زاخو–أقليم كوردستان–العراق

(تاريخ القبول بالنشر: 17 نيسان 2016)

الملخص:

أن ظاهرة الاغراق الاقتصادي هي أحدى التحديات التي تواجه أقتصاد أقليم كوردستان _العراق ، نتيجة لتحرر التجارة والانفتاح على العالم الخارجي بعد عام 2003 والذي كان له الاثر السلبي على أقتصاد الاقليم ،ومن هنا جاء أهمية البحث في تسليط الضوء على مفهوم الاغراق الاقتصادي وأنواعه المختلفة التي يتخذها سواء من حيث الدوافع التي تدفع الدول أو الشركات لممارستها، أو من حيث الفترة التي تستغرقها ،الآثار المترتبة لممارسة الاغراق على أقتصاديات الدول التي تمارس هذه السياسة والدول التي تمارس فيها الاغراق مع اشارة خاصة للاغراق الاقتصادي في أقليم كوردستان والاجراءات والمعالجات لمكافحتها في أسواق الاقليم ،وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات كان أهمها : الاغراق الاقتصادي في الاقليم هو أختراق لأسواق الاقليم والسيطرة عليها من قبل الدول الاجنبية. و الذي أدى الى ضعف القدرة الانتاجية والتنافسية للمنتج المحلي وأغلاق العديد من المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ، وتهديد منظومة الامن القومي والتنمية الاقتصادية في الاقليم بشكل عام وهذا يعود الى عدم تفعيل القوانين والتشريعات التي تنظم الاستيراد و ضعف الاجهزة الرقابية على حدود الاقليم .أما اهم المقترحات لمعالجة آثار الاغراق فهي أن تتبنى حكومة الاقليم سياسات زراعية تهدف الى خلق ميزة نسبية في أنتاج المحاصيل الزراعية الاستراتيجية .والعمل على تطوير الانتاج الزراعي كما ونوعا بأستخدام التكنولوجيا الحديثة وكذلك وضع آليات عملية لمراقبة السلع والبضائع والمنتجات الواردة ، وأجراء الفحوصات اللازمةعليها وفق المؤشرات والمقاييس الفنية العالمية للسماح لها بالدخول الى الاسواق لحماية المواطنين في الاقليم،وفيما يخص القطاع الصناعي لابد من دعم وتشجيع الصناعات الوطنية في الاقليم عن طريق توفير البيئة الاقتصادية المناسبة لهذه الصناعات .

الكلمات الدالة: *الاغراق الاقتصادي ،أقليم كوردستان،سمات أقتصاد الاقليم، ملامح الاغراق.*

المقدمة :

أن أنتهاج العديد من الدول النامية لسياسات التحرر الاقتصادي ومن بينها سياسة تحرير التجارة الخارجية، والانفتاح التجاري على العالم الخارجي، أدى الى تعرض أقتصادياتها في كثير من الاحيان الى الاغراق الاقتصادي، فتصبح في موضع الدفاع عن صناعتها الوطنية من خلال فرض رسوم مكافحة الاغراق تجنبا للضرر الناتج عن الاغراق وعدم قدرتها على منافسة السلع والمنتجات المستوردة بأسعار منخفضة. أما الدول التي تمارس سياسة الاغراق بهدف الدفاع عن صادراتها في الأسواق الخارجية والمحافظة على نصيبها من حجم التجارة الخارجية ، تكون موضع أتهام أمام الدول التي تمارس هذه السياسة ازاءها، فضلا عن منظمة التجارة العالمية التي تسعى لمكافحة مثل هذه السياسات.

إن الظروف التي مر بها أقليم كوردستان – العراق من حصار خانق فرض عليه من قبل النظام المركزي في بغداد، دفعه ومنذ البداية الى التوجه الى العالم الخارجي من خلال سياسة الباب المفتوح، والانفتاح على اسواق دول العالم وخاصة دول الجوار والصين ، وخلال الفترة ما بعد عام 2003 كان واضحا أن إقتصاد الاقليم مستهدف من قبل الدول المجاورة ، عن طريق أغراق أسواقها بسلع ومنتجات رديئة وأحيانا كثيرة مضرة بالصحة ولا تتطابق مع مواصفات جودة المنتج كما لا تخضع لفحوصات السيطرة الكمية والنوعية بشكل صحيح.

إن السياسات التي أنتهجت أزاء أقتصاد الاقليم من قبل الغير أثرت سلبا على الانتاج الزراعي مما أدى الى تراجع الانتاج الزراعي وتدهوره في غياب الدعم الحكومي المناسب وغياب ستراتيجية واضحة المعالم تهدف الى تعزيز الموقف التنافسي لمنتجات هذا القطاع إزاء المنتجات الزراعية المستوردة ذات الاسعار المنخفضة مقارنة بأسعار مثيلاتها المنتجة محليا. كما ان غياب او ضعف الرقابة التجارية قد شجع المتاجرة التي تهدف الربح السريع بغض النظر عن تأثيراتها السلبية على أقتصاد

الاقليم ، ورغم ما يتمتع به الاقليم من وفرة الموارد الاقتصادية وتنوعها والتي يمكن أستخدامها في النشاطات الاقتصادية المختلفة ، الا انها لم تحضى بالاستخدام الامثل لها وفق خطط مدروسة لتنمية أقتصاد الاقليم ،مما أدى الى أنخفاض القدرة التنافسية للصناعات المحلية في مواجهة المنتجات المستوردة من الصين و دول الجوار وخاصة تركيا وايران.

لذلك فأن تحليل الاغراق الاقتصادي وتأثيره على أقتصاد الاقليم يمثل أهمية كبيرة في ظل التحرر والانفتاح الاقتصادي ، ولذا فقد قسم البحث الى ثلاث محاور:

المحور الاول: مفهوم الاغراق الاقتصادي ، أنواعه ،نظرياته
المحور الثاني : آثار الاغراق الاقتصادي على (الدول المصدرة والمستوردة)
المحور الثالث: ظاهرة الاغراق الاقتصادي في أقليم كوردستان(سمات وخصائص الاقليم،آثار الاغراق الاقتصادي على الاقليم،أجراءات ووسائل معالجة الاغراق الاقتصادي في الاقليم)

اولا : مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في انتهاج اقليم كوردستان لسياسة الباب المفتوح في ظل حرية التجارة ، ولكون اقتصاده يشوبه الكثير من التشوه ، فهو اقتصاد شبه ريعي وأحادي الجانب، فضلا عن تشوه هيكله الاقتصادي وضعف الركائز الاساسية لقطاعاته الانتاجية الخاصة والعامة وبالتالي الأعتماد على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي مما أدى الى تكريس ظاهرة الاغراق الاقتصادي من قبل الدول الاخرى، مما أثر سلبا على المنتج والمستهلك المحلي وأعاق عملية التنمية الاقتصادية.

ثانيا : أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونه يتناول ظاهرة اقتصادية تؤثر على الاقتصادات التي تتعرض للاغراق ، فلا يقتصر أثرها على القطاعات المستهدفة من الاغراق ، بل يتعداها الى القطاعات الاخرى ، ويشوه هياكلها الاقتصادية ، وينحرف تخصيص الموارد الى اتجاهات خاطئة لا تخدم عملية التنمية الاقتصادية، ويشكل الاغراق ظاهرة مدانة دوليا ، تتصدى له منظمة التجارة العالمية بسبب آثارها المدمرة على الاقتصادات التي تتعرض له.

ثالثا : أهداف البحث: يهدف البحث الى

1. تسليط الضوء على مفهوم الاغراق الاقتصادي، أنواعه ونظرياته
2. معرفة أثار الاغراق الاقتصادي على الدول المصدرة والمستوردة
3. تشخيص ظاهرة الاغراق الاقتصادي في أقليم كوردستان العراق من حيث الأسباب والآثار المترتبة عليه.
4. تحديد أجراءات ووسائل معالجة الاغراق الاقتصادي في الاقليم.

رابعا : فرضية البحث:

أن الاغراق الاقتصادي الذي يواجه الاقليم هو سياسة قصدية ووسيلة أستراتيجية من قبل الشركات الاجنبية لأغراق أسواق الاقليم وطرد المنافسين الاخرين منها سواء كانو محليين او اجانب وأحراز موطىء قدم لها والتفرد فيها.

خامسا : أسلوب البحث:

اعتمد البحث على الاسلوب الوصفي التحليلي من خلال عرض نظري لمفهوم الاغراق الاقتصادي وانواعه ونظرياته، ومن ثم آثاره على الدول المصدرة والمستوردة، وتناول المحور الاخير هذه الظاهرة في الاقليم ، وانتهى البحث بعدد من الاستنتاجات والمقترحات حول هذه الظاهرة .

المحور الاول :مفهوم الاغراق الاقتصادي،أنواعه ونظرياته

أولا: مفهوم الاغراق الاقتصادي

أن ظاهرة الاغراق هي ظاهرة أقتصادية – تجارية قديمة ظهرت عندما اغرقت الصناعات الانكليزية مستعمراتها القديمة في امريكا لأعاقة نمو الصناعات فيها والتي كانت عقبة تحول دون نمو الاقتصاد الامريكي في ذلك الوقت . وفي عشرينات القرن الماضي أشار لينين الى الاغراق الاقتصادي في مؤلفاته الاقتصادية على أنه نظام تصدير قائم على كسر الاسعار .

وقد اعتمد الاقتصاديين على التعريف التقليدي للأغراق بأنه : بيع السلع المعدة للتصدير بأسعار أقل من سعر بيعها في

السوق المحلية ، وترجع جذور هذا التعريف الى الاقتصادي الكندي Jacob Viner والذي وضح مفهوم الاغراق بأنه بيع السلع بأسعار مرتفعة في السوق المحلية أعلى من سعر بيعها في السوق الاجنبية ، وتفسيره بأن المنتج يكون محتكر في سوقه المحلي ، بينما في السوق الاجنبية يواجه منافسة من قبل منتجين اخرين ،ويواجه مرونة طلب عالية على السلع في السوق الاجنبية ، وبالعكس فأنه يواجه طلب غير مرن في السوق المحلية .

ومن تعريف Viner فأن هناك سعران للمنتج في نظام الاغراق أحداهما مرتفع يسود في السوق المحلية ، والثاني منخفض في السوق الاجنبية في مكان تصريفها عالميا[1].

أما المفهوم الاقتصادي للاغراق حسب منظمة التجارة العالمية WTOووفقاً للمادة السادسة من اتفاقية الجات لسنة1994 ، "فأن المنتج يعتبرمغرقا ، إذا أدخل في تجارة بلد ما بأقل من سعره العادي، واذا كان سعر تصدير المنتج المصدر من بلد الى آخر اقل من السعر المماثل في مجرى التجارة العالمية للمنتج المشابه، الموجه للاستهلاك في الدولة المصدر "[2].

أن منظمة التجارة العالمية تنظر الى الاغراق حسب هذا التعريف على انه اغراق الاسعار فقط ، وهو يحدث عندما تصدر المنتجات بسعر أقل من السعر العادي ، أو بسعر اقل من تكلفة انتاجها ، ولا ترى المنظمة الاغراق بأنه محرم او ممنوع ، الا إذا كان الهدف منه أخراج المنافسين من السوق فهو في هذه الحالة غير قانوني في بعض الدول لأغراق السلع الرئيسة فيها لان هذه الدول تسعى لحماية منتجاتها وصناعاتها من الممارسات غير العادلة للتجارة. ولاتنظرمنظمة التجارة العالمية الى الاشكال الاخرى للاغراق، كالاغراق البيئي الذي يغرق السوق بالسلع غير المطابقة للمواصفات العالمية من حيث جودتها والمضرة بصحة الانسان، والاغراق الاجتماعي المتمثل بتغيير الانماط الاستهلاكية للبلد المستهدف بالاغراق.

أما تعريف الاغراق الاقتصادي حسب القانون التجاري العراقي3 وحسب الفقرة خامسا من المادة الاولى لقانون حماية المنتجات العراقية رقم 11 لسنة 2010 فيعرف بأنه"توريد السلع المماثلة الى السوق المحلية بسعر اقل من قيمتها العادية في سوق الدولة المورد"، ويعتبر المنتج مغرقا أذا كان سعر تصديره الى العراق اقل من قيمته العادية.

ومهما تعددت تعريفات الاغراق، فإنها في النهاية لاتخرج عن كونه "طرح منتجات في الاسواق الخارجية بسعر يقل عن سعر بيعها في أسواق الدولة المنتجة لها، او بسعر يقل عن سعر بيعها في اسواق الدول الاجنبية الاخرى ، أو بسعر يقل عن تكاليف انتاجها ، مما يؤدي الى الحاق الضرر بالمنتجات المحلية المشابهة في الدول المستوردة لهذه المنتجات". سواء تم الاستيراد من المنتج مباشرة او من خلال وسيط.

أما العناصر التي تؤكد حالة الاغراق فهي :

1. أدخال منتج الى دولة ما بسعر أقل من قيمته العادية .
2. وجود منتج محلي مماثل للمنتج الاجنبي .
3. ألحاق الضرر بالمنتج المحلي في ما يتعلق بالقوة العاملة وتشغيلها .
4. أختلاف مرونات الطلب السعرية للمنتج في السوقين المحلي والاجنبي .

أسباب الاغراق ومبرراته [4]:

1. أسباب تسويقية بهدف تصريف المنتجات الفائضة عن حاجة السوق المحلي للدولة الاجنبية بسبب ضيق السوق المحلي، وإستحالة إستيعاب الفائض من الانتاج الوطني.
2. أسباب توسعية لأختراق الاسواق الاجنبية واحتكارها، وتعريف المنتوج في هذه الاسواق بطرحه بسعر مخفض ، وتغيير نمط الاستهلاك وتعويد المستهلكين على نمط جديد من الاستهلاك بهدف السيطرة على سوق هذا المنتوج واحتكاره .
3. أسباب ومبررات أقتصادية : تسعى العديد من الدول الى أغراق اسواقها المحلية بالمنتجات المدعومة من قبل حكومات الدول المصدرة لها بهدف توفيرها للمستهلك المحلي وبأسعار مناسبة .
4. أسباب أستراتيجية : تسعى بعض الدول الى أغراق اسواق دول اخرى بمنتجات ذات اسعار منخفضة ومواصفات عالية بهدف تدمير المنتجات المحلية وأزاحة المنافسين ومن ثم السيطرة على الاسواق المحلية لهذه الدول على المدى البعيد.

5. أسباب سياسية : الهدف من الاغراق هو تخريب الصناعات المحلية في الدول المستوردة وألحاق الضرر الاقتصادي بها، وتحقيق المنافع الاقتصادية للدول المصدرة المنتجة لهذه السلع.

مما تقدم فإن الاغراق يهدف أولا وأخيرا الى السيطرة على الاسواق الاخرى ، وإيجاد موطئ قدم لها لطرد المنافسين المحليين والاجانب واحتكار السوق ومن ثم رفع الاسعار وجني الارباح، وبالرغم من الاضرار التي قد تلحق بالاقتصاد الوطني نتيجة الاغراق، فان المستهلكين في هذه الدول يحصلون في الامد القصير على السلعة بسعر أقل مما يحقق لهم مستوى اعلى من الرفاهية اذا كانت هذه السلعة تشكل اهمية نسبية كبيرة من مجموع انفاقهم .

ثانيا: أنواع الاغراق الأقتصادي :

ويمكن تقسيم انواع الاغراق حسب المدة الزمنية الى [5] :

1. الاغراق المؤقت Short_ Run Dumping

وهذا بدوره ينقسم الى :

أ. الاغراق العارض الموسمي أو المفاجيء or Sudden Sporadic , Occasional Dumping

يحدث هذا النوع من الاغراق في ظروف استثنائية غير متوقعة ناتجة عن سوء تخطيط و تقدير حجم طلب السوق المحلي وانتاج كميات كبيرة من السلع ،مما يؤدي بالدولة التي لديها فائض في الانتاج للتخلص من أنتاجها اما بسبب قلة الطلب (فائض العرض) على هذه المنتجات في السوق المحلية او بسبب قرب انتهاء تاريخ صنع المنتج وتلفه أو انتهاء موسمه، من خلال بيع هذه المنتجات في الاسواق الخارجية بأسعار منخفضة افضل من فقدانها بدون مقابل أو تخفيض سعرها في السوق المحلي، وهذا النوع من الاغراق يحدث فقط عندما يكون الطلب على المنتج في الاسواق الاجنبية مرن وهذا يعني انه لا يستهدف سوقا معينة و لم يحدث نتيجة لسياسة مدروسة او وفق خطة محددة من قبل المنتج الاجنبي بهدف السيطرة على سوق الدولة المستورد .

ب. ألاغراق الهجومي (المفترس) والاغراق الدفاعي Predatory and Defensive Dumping

يحدث هذا النوع من الاغراق عندما يقوم المنتج المحتكر ببيع المنتج بسعر مخفض جدا أو بخسارة في الاسواق الاجنبية بهدف المحافظة على نصيبها من السوق الاجنبية (أغراق دفاعي) أو بهدف زيادة نصيبها من االمبيعات في السوق الاجنبية (أغراق هجومي) وفي كلتا الحالتين فأن الهدف من الاغراق هو طرد المنافسين ومن ثم السيطرة على السوق ورفع الاسعار للمنتج نفسه وتعويض الخسارة، خاصة أذا كان الطلب على المنتج غير مرن فأنه سوف يحقق أرباح اكثر .

ج. الاغراق الدوري أو المتقطع : Cyclical Dumping

ويحدث هذا النوع من الاغراق في ظروف أستثنائية غير متوقعة مثل فترات الكساد ،عندما يكون هناك انخفاض في القوة الشرائية وعندما يكون الانتاج المحلي من السلعة أكثر من الطلب المحلي عليها(فائض عرض السلعة المنتجة داخل الاقتصاد) ،وهناك مخزون لم يتم بيعه في السوق المحلية ، الهدف من هذا النوع هو بيع المخزون من المنتج بسعر أقل في الاسواق الاجنبية دون تخفيض سعر المنتج نفسه في السوق المحلي، والغرض من هذا النوع من الاغراق هو ترويج المنتج المحلي في الاسواق الاجنبية ، هنا يبيع المنتج السلعة بسعر يغطي التكاليف المتغيرة وجزء من التكاليف الثابتة من اجل تعويض وتقليل خسارته ، ويحدث هذا النوع من الاغراق في حالة توفر الشرطين الاتيين:

- الطلب على المنتج مرن في السوق الاجنبية.
- المنتجين للسلعة هم انفسهم المحتكرين لها في السوق المحلية

2. الاغراق طويل الاجل أو الدائم[6] Long_ Run or Persistent Dumping

أن هذا النوع من الاغراق يعتبر من أسوء أنواع الاغراق ، الهدف منه هو الاستمرار لفترة طويلة ووفق خطة أستراتيجية مدروسة ببيع المنتجات المحلية في السوق الاجنبية ، وهذا مثال واضح لسياسة التمييز السعري للمنتج ، ويكون هذا التمييز أما على اساس المرونة أوالتكلفة ببيع جزء من الانتاج في السوق الاجنبية بسعر أقل من سعر بيع المنتج نفسه في السوق المحلية أو بسعر أقل من تكلفة صنع المنتج. وعليه فإن هذا النوع من الاغراق يكون إما :-

أ. إغراق قائم على اساس أختلاف المرونات في السوقين المحلي والاجنبي : على ان يكون الطلب المحلي على المنتج أقل مرونة، بينما الطلب الاجنبي عليه أكثر مرونة ، وبأستمرار زيادة الانتاج تنخفض التكاليف وبهذا تزداد الارباح اكثر من بيع المنتج في السوق الاجنبية ، وهنا يستخدم المحتكر السعر كأداة تمييز بين الاسواق ،ولتحقيق ذلك لابد من توفر الشروط التالية:

1. أن يكون هناك سوقين محلي وأجنبي.
2. أختلاف مرونة الطلب على المنتج في السوقين المحلي والاجنبي، فيباع المنتج بسعر منخفض عندما تكون مرونة الطلب على المنتج عالية ، وبأسعار مرتفعة عندما تكون مرونة الطلب على المنتج منخفضة.

ب. الاغراق القائم على اساس التكلفة : يباع المنتج في السوق المحلية بسعر يغطي التكاليف الكلية له ، ويباع في الاسواق الخارجية بسعر يغطي فقط التكلفة الحدية للمنتج ، ويتم تغطية التكاليف الثابتة من سعر بيع المنتج في السوق المحلي ، لذلك فأن اي عائد يتحقق من بيع المنتج في السوق الاجنبية ويكون أكبر من التكلفة الحدية يعتبر ربحا صافيا.

ثالثا: النظريات المفسرة لظاهرة الاغراق الاقتصادي

هناك عدة نظريات وضعها الاقتصاديون المفسرة لظاهرة الاغراق ومنها[7]:

1. نظرية تصريف فائض الانتاج : وترى هذه النظرية بأن الاغراق يحدث في حالة انخفاض الطلب المحلي على المنتج، وضيق السوق المحلية لاسباب مختلفة منها حدوث الكساد أو بسبب سوء تقدير حجم الطلب والانتاج بكميات كبيرة (فائض العرض) ، أو تغير أذواق المستهلكين ، مما يترتب عليه تراكم فائض الانتاج ، لذلك يلجأ المنتج الى بيع الفائض من انتاجه في السوق الاجنبية وبسعر أقل من سعر بيعه في السوق المحلية بهدف التخلص من فائض المخزون.
2. نظرية تعظيم المبيعات : واستنادا الى هذه النظرية فأن الاغراق يحدث نتيجة لرغبة المنتج في تعظيم مبيعاته ، فيبيع بسعر أقل في السوق الاجنبية بهدف تعظيم مبيعاته مستقبلا ،ووفقا لهذه النظرية فلا بد ان يكون سعر بيع المنتج في الدولة المستوردة اقل من متوسط تكلفة انتاج السلعة نفسها في السوق المستوردة.
3. نظرية المحافظة على حصة السوق الاجنبي: وحسب هذه النظرية فأن الاغراق يحدث بهدف المحافظة على حصة المنتج من السوق الاجنبية ، حيث يضطر المنتج الى خفض الاسعار بهدف المحافظة على حصة ثابتة في السوق بسبب وجود منافسين يزاحمونه على هذا السوق.
4. نظرية اختراق السوق : تذهب هذه النظرية إلى أن الهدف من الاغراق هو أختراق السوق الاجنبية عن طريق طرح السلعة بسعر منخفض (كإجراء مؤقت) والتوسع في المبيعات وطرد المنافسين الاخرين من السوق من أجل أحتكاره ومن ثم الانفراد في السوق ورفع الاسعار .
5. نظرية عدم التأكد : وفقا لهذه النظرية فأن الاغراق يحدث بسبب عدم توفر معلومات كافية عن أتجاهات الطلب على السلعة المصدرة في السوق الاجنبية ، واتساع الفجوة بين الانتاج الفعلي والطلب المتوقع على السلعة .
6. نظرية الدعم الحكومي : وحسب هذه النظرية فأن الحكومة تقدم الدعم المالي المباشر أو غير المباشر مثل القروض أو الاعفاءات الضريبية أو تقديم الخدمات الاساسية بأسعار مخفضة لتسهيل عملية التصدير ، فيتم بيع السلعة بسعر مخفض (يصل في بعض الاحيان الى ادنى من متوسط تكلفة أنتاج السلعة محليا) في الاسواق الخارجية ، وبهذا يتم تحويل المنفعة من الدولة المصدرة الى الدولة المستوردة .
7. نظرية التمييز الاحتكاري للاسعار : وتشترط هذه النظرية وجود سوقين منفصلين وسعرين للسلعة نفسها ، مع أختلاف مرونة الطلب السعرية للسلعة في السوقين ، سوق محلية (مرونة الطلب السعرية على السلعة غير مرن) تباع فيها السلعة بسعر عالي ، وسوق أجنبية (مرونة الطلب السعرية على السلعة لانهائي المرونة أو مرتفع) تباع فيها السلعة بسعر أقل وذلك لوجود منافسة شديدة من قبل منتجين آخرين ينتجون السلعة نفسها أو أن تكون للسلعة بدائل من وجهة نظر المستهلكين ، وهنا يلجأ المنتج المحلي المحتكر الى بيع السلعة في السوق المحلية

بسعر أعلى من سعر بيعها في السوق الاجنبية بهدف ممارسة سياسة الاغراق في الاسواق الاجنبية .

ومن الشكل (1) نلاحظ أنه في حالة غياب التجارة الخارجية فأن المنتج المحلي المحتكر يبيع الكمية Q_1 بالسعر P_1 عند المستوى الذي يتساوى فيه الايراد الحدي MR مع التكلفة الحدية MC أي ان (MC=MR) .

أما في حالة قيام التجارة الخارجية فأن المنتج المحلي لا يستطيع تعظيم ارباحه عند مستوى الانتاج السابق Q_1(لوجود مستوى السعر الدولي P_W ومنحنى الطلب لا نهائي المرونة D_W) لذا فأن سياسة التمييز السعري تستوجب من المنتج المحلي المحتكر أن ينتج الكمية Q_2 ويبيعها بسعر P_2 في السوق المحلي ، ثم يقوم المنتج بتصدير الفائض من أنتاجه الى السوق الخارجية ويبيعها بالسعر P_W (الثابت)والمعطى في سوق المنافسة التامة وكما هو موضح في الشكل(1)، لأن السعر المدفوع محليا مرتفع الى حد يسمح بممارسة سياسة الاغراق في السوق الاجنبية .

شكل (1) سياسة التمييز السعري

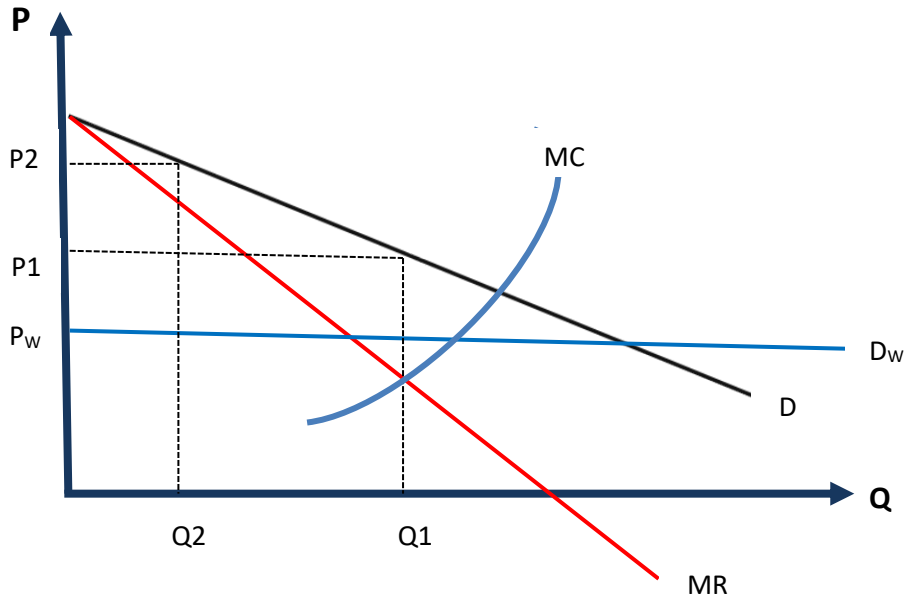

المصدر : د.عامر فيتوري المقري ،د. مراد زكي موسى ،"الأقتصاد الجزئي –النظرية والتطبيق"،أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الأقتصادية ، طرابلس ، ليبيا،1999، ص 390

المحور الثاني : آثار الاغراق الاقتصادي [8]

يختلف تأثير الاغراق الاقتصادي بالنسبة للدول المصدرة عن تلك التي يتركها على الدول المستوردة ، ويمكن القول بأن الاغراق هو سلاح ذو حدين في التأثير على كل من الدول المصدرة والمستوردة ، وقد يكون هذا التأثير ايجابياً أو سلبيا لكل منهما. ويمكن تحديد هذه الآثار على كل منهما على الوجه الآتي :

أولا: آثار الاغراق على الدول المصدرة

أن فلسفة ظاهرة الاغراق تتمثل في بيع المنتج المحلي في السوق الاجنبي بسعر أقل من سعره في السوق المحلي، وبالتالي فأن المستهلك المحلي عندما يشتري المنتج الاحتكاري الموجه للتصدير الى الدولة المستورد (السوق الاجنبية) بسعر عالي ، فأن هذا سوف يؤدي الى خسارة في فائض المستهلك. ولكن أذا انتج المحتكر الكثير من السلع بهدف أغراق السوق الاجنبية ، فأن المستهلك المحلي سوف يستفاد لان انتاج كمية أكبر من السلع يؤدي الى أنخفاض التكلفة الحدية للسلعة وكنتيجة لذلك

سيكون سعر السلعة أقل من السعر الاحتكاري بدون أغراق وهذا يعتمد على قانون الانتاج ، والى اي قانون تخضع هذه الصناعة فأذا كانت الصناعة تخضع الى قانون تناقص الغلة ، فأن السعر لا ينخفض في هذه الحالة ، لان التكلفة تزداد وبالتالي فإن السعر سوف يزداد أيضا ، وهنا سوف يخسر المستهلكون ويحقق المحتكر المزيد من الارباح .

من هنا فإن تأثير الاغراق على المستهلك المحلي في الدولة المصدرة يكون تأثيرا سلبيا لان المستهلك المحلي سوف يشتري سلعا بأسعار عالية ، في الوقت الذي تباع السلع نفسها في الاسواق الاجنبية بسعر اقل ، وهنا لابد من الأخذ بنظر الاعتبار فيما اذا كانت السوق المحلية هي سوق احتكار ام سوق منافسة ؟ فأذا كان سوق احتكار فيكون تأثيره حادا على المستهلك المحلي ، أما اذا كانت السوق المحلية سوق منافسة ويتعدد فيها المنتجون فأن تاثيرها يكون أقل حدة على المستهلك .

إن الأثر الايجابي للإغراق على الدول التي تمارس الاغراق تجاه الدول الاخرى (الدول المصدرة) يتمثل في زيادة حجم الانتاج ، إستغلال الموارد العاطلة وتقليل البطالة مما يزيد من دخول عوامل الانتاج ، وبالتالي رفع المستوى المعاشي ، إرتفاع قيمة الصادرات وبالتالي معالجة مشكلة العجز في الميزان التجاري إن وجد ، أو تحقيق فائض فيه يدعم ميزان المدفوعات ومن ثم زيادة القدرة الاستيرادية للدولة الامر الذي يحقق التوسع في الطاقات الانتاجية للدولة .

ثانيا : أثار الاغراق على الدول المستوردة

أن آثار الاغراق على الدول المستوردة يتبع الهدف الذي تسعى من وراءه الدول المصدرة للسلعة محل الاغراق، وفيما إذا كان هذا الاغراق طويل أو قصير الامد ، ونوع السلعة التي يتم أغراق السوق الاجنبية بها. ويمكن مناقشة ذلك وفقا للآتي:

1. أذا كان الاغراق لفترة قصيرة : أذا تم أغراق السوق الاجنبية بالسلعة لفترة قصيرة فأن الصناعة المحلية للدولة المستوردة تتأثر لفترة محدودة بسبب أنخفاض سعر السلعة التي تم أغراق السوق بها وبالتالي يرتفع الطلب عليها بشكل كبير ، بينما ينخفض الطلب على السلعة المحلية المماثلة للسلعة المستوردة لارتفاع سعرها مقارنة بمثيلتها المستوردة، الامر الذي يدفع المنتج المحلي الى تخفيض الاسعار ، ويحقق بذلك خسائر اذا تجاوزت التكاليف الاسعار، أو يخفض من عرض السلعة إما عن طريق خزنها وبذلك يتحمل تكاليف اضافية ، او يخفض من الانتاج وتسريح جزء من قوة العمل مسبباً بطالة مؤقتة .

2. أذا كان الاغراق لفترة طويلة: فانه يعتمد على نوع السلعة التي تم أغراق السوق بها فأذا كانت سلع رأسمالية او مواد اولية أو وسيطة فان ذلك سوف يشجع الدول المستوردة على بناء صناعات تعتمد على هذه السلع ، ولكن مع توقف استيراد هذه السلع ،أو إرتفاع أسعارها ، سوف يؤثر على هذه الصناعات سلبا وترتفع تكاليف انتاج هذه السلع ومن ثم اسعارها ، وينخفض الطلب عليها ، خاصة اذا كانت مرونة الطلب السعرية لهذه السلع مرتفعة ، أما اذا كانت السلعة التي تم أغراق السوق الاجنبية بها سلعة أستهلاكية ليس لها مثيل في السوق المحلية ، فسوف ينظر للاغراق على انه ايجابي لانه يوفر لهذه الاسواق سلعة جديدة تباع بسعر منخفض وبالتالي تزيد من مستوى الرفاهية الاقتصادية للمستهلك.أما اذا كانت السلعة سلعة منافسة للسلعة المحلية في السوق الاجنبية ولها مثيل وبديل في السوق المحلية للدولة المستوردة فأن الاغراق في هذه الحالة سوف يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي على السلع المحلية المثيلة للسلع المستوردة وبالتالي تدمير الصناعة المحلية المنافسة . وإستنادا الى نظرية كينز في العمالة فإن ذلك سوف يحدث فجوة انكماشية بين الطلب الكلي والعرض الكلي مما يؤثر على مستوى وحجم العمالة من خلال تسرب جزء من الدخل القومي للدولة يتم انفاقه لاستيراد هذه السلع وبالتالي تقليص فرص العمل في الصناعة المحلية وانتشار البطالة [(9)].

3. أذا كان الهدف من الاغراق هو أختراق السوق وطرد المنافسين ،فأن المستهلكين في الدولة المستوردة سوف يحصلون في البداية على منافع من السلع الرخيصة ، ولكن بعد أنتهاء المنافسة وطرد المنافسين وسيطرة المحتكر على السوق سوف يقوم المحتكر ببيع السلعة بسعر أحتكاري اعلى لتعويض الخسارة التي تحققت في البداية وهذا ما يؤدي بالنهاية الى تكبد الدولة

المستوردة خسائر كبيرة نتيجة لارتفاع سعر السلعة ، وتسرب مقدار اكبر من الدخل الى خارج الدولة.

4. أذا كان الهدف متمثلا في تغيير أذواق المستهلكين وتغيير نمط استهلاكهم والتحول من استهلاك السلعة المحلية الى السلعة الاجنبية البديلة وبالتالي السيطرة على تلك السوق ، فهو في هذه الحالة يضر الصناعات المحلية للدولة المستوردة طالما تباع السلعة الاجنبية في الدولة المستوردة بأسعار منخفضة منافسة لأسعار السلعة الوطنية.

وبصورة عامة فأن الاغراق يؤثر سلبا على أقتصاديات الدول المستوردة من خلال:

أ. أغلاق المصانع المحلية وانخفاض مستوى الانتاج المحلي.

ب. أرتفاع نسبة البطالة للموارد الاقتصادية المحلية بما فيها القوى البشرية.

ت. تسرب العملات الاجنبية الى خارج الدولة.

ث. تشكل خطرا على المستهلك من حيث رداءة هذه المنتجات بسبب أنخفاض أسعارها وعدم التقيد بمعايير الجودة.

ج. مخاطرها على الاقتصاد الوطني ككل من خلال اختلال التوازن في الميزان التجاري ومن ثم توازن ميزان المدفوعات .

المحور الثالث: ظاهرة الاغراق الاقتصادي في أقليم كوردستان

قبل التعرف على وجود ظاهرة الاغراق الاقتصادي من عدمها يتطلب الأمر التعرف على أهم ملامح الاقتصاد الكوردستاني ، هذه الملامح يمكن إما أن تشكل سدا مانعا أمام الأغراق يصعب إختراقه، أو يترك الباب مفتوحا امام الدول الاخرى لممارسة سياسة الاغراق، كما ان ملامح الاغراق يمكن ان تستشف من واقع القطاعات الاقتصادية واتجاهات تطورها . لذلك سوف يتناول هذا المحور عددا من الفقرات وكما يأتي :

اولا : سمات وخصائص إقتصاد اقليم كوردستان

1. ملامح الاغراق الاقتصادي في أقليم كوردستان

يمكن التعرف على عدد من الخصائص التي يتسم بها الاقتصاد الكوردستاني نجملها في الآتي :

أ. لقد عانت منطقة كوردستان في ظل الحكومات العراقية المتعاقبة قبل تشكيل الاقليم من الاهمال وتعرضت لحرب ابادة استهدفت الشعب الكوردي ، وحرقت قراه، ودمرت زراعته.

ب. بعد إنتفاضة الشعب الكوردستاني عام 1991 تم تشكيل اقليم كوردستان العراق اقره برلمان الاقليم في 4 نيسان 1992 وتشكلت حكومة الاقليم . وكانت هذه الحكومة تعتمد في البداية على ما تحصل عليه من ضرائب كمركية تفرضها الحكومة على السلع المتاجر بها عبر المنافذ الحدودية للاقليم فضلا عن بعض الايرادات المحلية . وكان الاقليم يخضع آنذاك لحصارين اقتصاديين من قبل المجتمع الدولي كونه جزء من العراق، ومن العراق نفسه لإنفصاله عنه وتشكيل حكومته.

ت. في 20 أيار 1996 وافق العراق على قرار مجلس الامن المرقم 986 (النفط مقابل الغذاء) ، وتم تخصيص ما نسبته 13% من النسبة المخصصة من الصادرات النفطية العراقية لتغطية الاحتياجات الانسانية للعراق[10]. وكان لذلك اثرا ايجابيا على رفع المستوى المعاشي للعوائل في الاقليم ولو بشكل نسبي، كما ساهم القرار في تمويل بعض المشاريع الخدمية.

ث. بعد عام 2003 وسقوط نظام صدام حسين ، حددت حصة الاقليم بـ 17% من الموازنة الاتحادية السنوية، يُستقطع منها النفقات السيادية ، وتسوية العائدات المحلية للاقليم من الضرائب والرسوم وغيرها. وعادة ماتصل نسبة هذه المصروفات الى (15 . 20)% من حصة الاقليم ، بالاضافة الى حصة البترودولار بواقع دولار واحد عن كل برميل مباع من نفط الاقليم.

ج. بعد أن تم اكتشاف النفط في الاقليم واستخراجه من قبل شركات اجنبية تم التعاقد معها لهذا الغرض، ومع استمرار الخلافات مع حكومة بغداد قررت حكومة الاقليم ان تبيع نفطها بشكل مستقل عن حكومة العراق.

ح. وهكذا اصبح أقتصاد الاقليم أقتصادا ريعيا يعتمد بشكل اساس على الصناعة الاستخراجية للنفط ، ومن ايرادات تصديره يقوم بتمويل ميزانيته، وهذا يجعل أيرادات الاقليم تتعرض للتقلبات بفعل مجموعة من العوامل تتمثل في :

- الطلب العالمي على النفط .
- الكميات الممكن استخراجها وتصديرها والتي تخضع بدورها لمجموعة من العوامل الفنية والسياسية والامنية.

- تقلبات أسعار النفط في الاسواق الدولية وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب، فضلا عن سياسات الدول المنتجة للنفط في التأثير على هذه القوى.
- الاوضاع السياسية والامنية في المنطقة والتي يمكن أن تؤثر على امدادات النفط من الاقليم.

خ. منذ البداية حاولت حكومة الاقليم أعتماد مبدأ الاقتصاد الحر، وترك الحرية للقطاع الخاص لأدارة الاقتصاد ، وقد توجه القطاع الخاص بأستثماراته الى العقارات، وإقامة المجمعات السكنية والتجارية متجنباً الاستثمار في القطاعات الانتاجية سواءاً الصناعية أو الزراعية في غياب ستراتيجية واضحة المعالم تشجع مثل هذا التوجه.كما أن الانفتاح على العالم الخارجي وتحرير تجارة الاقليم الخارجية بعد عام 2003 ورفع الحصار المفروض على العراق بقرار أممي، أدى الى أن تصبحت أسواق أقليم كوردستان مفتوحة أمام مختلف دول العالم ، وبصورة خاصة دول الجوار لتسويق منتجاتها الى الاقليم، من بينها سلع تفتقر الى الجودة ، وتمتاز باسعارها المنخفضة مقارنة بتلك العالية الجودة ، وغالبا لاتخضع هذه السلع الى الرقابة والفحص خاصة المنتجات الغذائية والمنظفات المنزلية وغيرها ، انما يتم الاعتماد على الضمانات التي تقدمها الشركات المصدرة ، والبعض من هذه السلع تنافس المنتجات المحلية كالالبان واللحوم والدجاج المجمد وغيرها ، وتلحق الضرر بمنتجيها وانتاجها.

د. يفتقر الاقليم الى جهاز انتاجي (زراعي وصناعي) متطور ومرن وبالتالي تشكو هذه القطاعات من إنخفاض الانتاجية وضعف الانتاج ، وأرتفاع تكاليفها في غياب الدعم الحكومي المناسب للصناعة المحلية مما يضعف القدرة التنافسية، سواء من حيث الجودة او السعر أمام المنتجات المستوردة.

ذ. ضعف البنية التحتية التي تشكل الدعامة الاساسية والضرورية لاي عملية تنموية ناجزة بالرغم من تخصيص مبالغ كبيرة لصيانة وتوسيع المرافق العامة وتوسيع طاقتها لتتناسب مع الطلب المتنامي الناتج من النمو السكاني في الاقليم ،ومتطلبات عملية التنمية الاقتصادية.

ر. لكل ذلك فإن الانتاج المحلي بقي عاجزا عن مواجهة الطلب الداخلي على السلع والمنتجات ، مما وفر فرصة ذهبية للمنتج الاجنبي لسد العجز ، وبذلك زاد الطلب على السلع المستوردة ، وشكل ذلك ضغوطا قوية على ميزان المدفوعات.

ز. أرتفاع معدلات البطالة والبطالة المقنعة فيقدر حجم البطالة وحسب بيانات وزارة التخطيط في الاقليم بحوالي 17.86%، اما البطالة المقنعة في المؤسسات العامة للدولة فتبلغ 45% .

من مجمل الخصائص اعلاه يتضح أن اقتصاد الاقليم هو إقتصاد هش وغير محصن ضد أي اغراق اقتصادي تمارسه الدول الاخرى وتغرق سوق الاقليم بمختلف السلع والبضائع الرديئة في احيان كثيرة.

2. العوامل التي ساهمت في زيادة ظاهرة الاغراق في أقليم كوردستان :

أ. حرية التجارة وسياسة الباب المفتوح كان العامل الرئيسي في تكريس ظاهرة الاغراق في الاقليم ،بالاضافة الى عدم وجود الرقابة الحقيقية على المنافذ الحدودية للاقليم وانخفاض الضرائب الكمركية بصورة عامة وانعدامها على بعض المنتجات المستوردة ذات العلامات المجهولة ومن مختلف الدول والكثير منها لا تخضع لشروط الجودة العالمية .

ب. نقص وضعف مستلزمات الانتاج الزراعي في الاقليم من بذور واغطية بلاستيكية ومواد مكافحة الامراض النباتية ،مما جعل المزارع في الاقليم ضحية الاغراق لاستيراد سلع زراعية من دول الجوار.

ت. ضعف قدرة هيئات التقييس والسيطرة النوعية من تحديد ومتابعة مواصفات السلع والمنتجات ومدى جودتها وسلامتها لعدم كفاية المختبرات المزودة بالكوادر والاجهزة المخصصة لهذا الغرض.

ث. عدم وجود تشريعات وقوانين تحد وتمنع الاغراق الاقتصادي لسوق الاقليم وتنظم عمليات الاستيراد والتصدير.

ج. ضعف القوانين والنظم اللازمة لمنع استيراد السلع المغشوشة ذات الاسعار المتدنية التي تزخر بها سوق كوردستان حاليا ، ومحاسبة المتسببين في الحاق الضرر بالسوق او المستهلك.

ح. ضعف عمليات وأجراءات حماية المستهلك المحلي من السلع الرديئة والمغشوشة ومنتهية الصلاحية.

خ. غياب الوعي الثقافي لدى الافراد المستهلكين بالحقوق التي يضمنها لهم القانون ، وحقه في الرضا عن حاجاته الاساسية وحقه في الامان والسلامة وتجنب تعرض حياته أو صحته للخطر .

د. الاعتماد شبه الكامل على السلع المستوردة وخاصة السلع والمواد الغذائية ، فنحو 90% من المواد الغذائية في أقليم كوردستان تأتي من تركيا .وبالتالي تأخير اقامة الصناعات الوطنية التي يكون أنتاجها مماثلا للسلع المستوردة والتي من الممكن أن تنتج محليا لولا وجود السلع المماثلة لها والمستوردة بأسعار اقل.

ذ. أنفراد وسيطرة الشركات التركية في مجال المقاولات والعمران واقامة مشاريع البنى التحتية ويبلغ عدد الشركات التركية في كوردستان العراق 1500 شركة .[11]

ر. انتشار العلامات التجارية التركية في كافة انحاء الاقليم بدءاً من مراكز التسوق ووصولا الى مشاريع الاسكان ومتاجر الاثاث والسلع التجارية والاستهلاكية .

ز. تشارك الشركات التركية في مجموعة واسعة من القطاعات ، بما فيها الزراعة ، الخدمات المصرفية والمالية ، البناء والتعليم ، وانظمة الطاقة الكهربائية والصحة واستخراج النفط/ الغاز ، السياحة، والصناعات المتعلقة بأستغلال المياه.

س. في عام 2013 بلغ حجم التبادل التجاري بين أنقرة وأربيل 12 مليار دولار،أما حجم العمالة التركية لنفس العام فقد بلغ 30 ألف مواطن تركي يعملون في الاقليم [12].

ش. بحلول عام 2013اصبح اقليم كوردستان ثالث اكبر سوق للصادرات التركية التي بلغت قيمتها 8 مليار دولار[11].

ثانيا : آثار الاغراق الاقتصادي على اقليم كوردستان

يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات الاقتصادية المهمة لدوره في تسريع عملية التنمية الاقتصادية وفي تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى نتيجة للروابط الخلفية والامامية لهذا القطاع مع القطاعات الاقتصادية الاخرى، فضلا عن قدرة هذا القطاع على تشغيل الايدي الفائضة والتقليل من معدلات البطالة ، وهذا ما تنبه اليه اقتصاديو التنمية منذ خمسينات القرن الماضي ، ويعد أرثر لويس في مقدمة من أسهموا في هذا المجال من خلال نظريته عن عرض العمل غير المحدود، وكذلك رينز – فاي .

ونظرا لاهمية الصناعة وقدرتها على تحقيق فوائض كبيرة، وتوفير فرص العمل ، وزيادة الدخل، وتحقيق الوفورات الاقتصادية عندما يتم اختيار مواقع هذه الصناعات بشكل علمي مدروس بحيث تكون قريبة من مصادر ومستلزمات الانتاج أو مراكز الطلب على منتجاتها. من هنا فإن تطور هذا القطاع يمكن ان يسهم في تنويع مصادر الدخل القومي للاقليم ، ويخفف من وطأة تقلبات اسعار النفط في السوق الدولية. لذلك كان لابد من تطوير هذا القطاع وحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الاجنبية والاغراق الذي تمارسه الدول المجاورة .

وبالرجوع الى البيانات والارقام المنشورة من قبل هيئة الاحصاء في الاقليم والتابعة للجهاز المركزي للاحصاء في العراق ،وحسب البيانات المتوفرة للسنوات 2012 و 2013 والمقارنة بينهما من حيث عدد المنشآت (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) و قيمة الانتاج الصناعي ومستلزمات الانتاج والمبيعات والمؤشرات الاخرى لنتائج الاحصاء الصناعي نجد أن من آثار سياسة الاغراق الاقتصادي التي أحاطت بأقليم كوردستان من قبل الدول المجاورة هو تراجع عدد الصناعات الكبيرة ، المتوسطة والصغيرة في الاقليم والتي يمكن ايضاحها في النقاط التالية [13]:

1. عدد المنشآت : أنخفض عدد المنشآت الصناعية الكبيرة العاملة في الاقليم من (92) منشأة في عام 2012 الى (89) منشأة في عام 2013، أي بنسبة انخفاض مقدارها (3.3%)، توزعت هذه المنشآت على محافظات الاقليم بالشكل التالي : (12) منشأة في محافظة دهوك، و (41)منشأة في محافظة السليمانية، و(36) منشأة في محاظة اربيل .

أما بالنسبة للمنشآت الصناعية المتوسطة فقد انخفض عددها من (225) منشأة عام 2012 الى (182) منشأة في عام 2013 ، وبنسبة انخفاض بلغت (19.1%) ،نتيجة توقف البعض من هذه المنشآت واغلاق البعض الاخر وخروجها من السوق .

ولم تكن الشارع الصناعية الصغيرة أفضل حالا من حيث التناقص في عددها فقد تراجع هذا العدد من (11293) منشأة عام 2012 الى (10387) منشأة عام 2013 ، أي بنسبة أنخفاض (8.02%).

2. عدد العاملين :ارتفع عدد العاملين في المنشآت الصناعيةالكبيرة في عام 2013 حيث بلغ (8406) عاملا في حين كان (8169)عاملا عام 2012 اي بنسبة ارتفاع بلغت (2.9%). وهذا الارتفاع قد يشكل بطالة مقنعة ، اما عدد العاملين في المنشآت المتوسطة فقد انخفض من(3039) عامل عام 2012 الى (2488) عامل عام 2013 وبنسبة انخفاض بلغت (18.1%) ،وهذا الانخفاض في عدد العاملين يعتبر طبيعيا لانه مرتبط ارتباطا وثيقا بتناقص عدد المنشآت الصناعية المتوسطة .وفيما يخص المنشآت الصغيرة فأن عدد العاملين انخفض ايضا في هذه المنشآت من (34657) عاملا عام 2012 الى (33861) عاملا في عام 2013 . وهذا مؤشر خطير يجب التنبه له ، ورسم السياسات الكفيلة بمعالجة مشكلة البطالة التي تتفاقم مع الوقت ، نظرا لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة على المدى القصير والطويل ، لذلك تحاول كل بلدان العالم ان تحافظ على مستويات منخفضة من البطالة ، وتوفير فرص العمل لمواطنيها تجنبا للآثار السلبية التي يمكن ان تترتب على المعدلات المرتفعة من البطالة.

3. قيمة الانتاج الصناعي: أنخفضت قيمة الانتاج الصناعي للمنشآت الكبيرة لعام 2013 لتبلغ (123137) مليون دينار مقارنة بعام 2012 حيث بلغت هذه القيمة (1668355) مليون دينار، وبنسبة إنخفاض مقدارها (10.1%) .أما المنشآت المتوسطة فقد شهدت انخفاضاً كبيرا في قيمة الانتاج بلغت نسبته (22.2%) ، إذ انخفضت هذه القيمة الى (287193) مليون دينار عام 2013، بعد أن وصلت (369278) مليون دينار عام 2012 ، ويرجع هذا الانخفاض الى التراجع الذي حصل في عدد المنشآت .

وبالرغم من الاهمية الكبيرة التي تمثلها الصناعات الصغيرة للإقتصادات الناشئة ، وتشكل ركيزة أساسية لعملية التنمية الاقتصادية، فهي توفر فرص العمل لشريحة واسعة من الافراد، وتعد مجالا لاكتساب الخبرة الصناعية واستيعاب التطور التكنولوجي، كما يمكن ان تتحول الى صناعات متوسطة او كبيرة مع الوقت نتيجة التوسع او الاندماج. إلا ان البيانات تشير الى تراجع هذه الصناعات في الاقليم، فقد انخفضت قيمة الانتاج فيها بنسبة بلغت (11.7%) ، إذ أن هذه القيمة تراجعت من (1285679) مليون دينار عام 2012 الى (1135761) مليون دينار عام 2013.

4. قيمة المستلزمات : انخفضت قيمة مستلزمات الانتاج للصناعات الكبيرة في عام 2013 حيث بلغت (649970) مليون دينار عما كانت عليه في عام 2012 والبالغة (890908) مليون دينار ، اي بنسبة مقدارها (27.1%)، وكذلك الحال بالنسبة للصناعات المتوسطة فقد انخفضت قيمة مستلزمات الانتاج في عام 2013 الى (170626) مليون دينار بعد ان كانت قد بلغت (193977) مليون دينار عام 2012 اي بنسبة انخفاض قدرها (12.0%)، اما المنشآت الصغيرة فأن قيمة مستلزمات الانتاج ازدات بنسبة (10%) إذ ارتفعت قيمة هذه المستلزمات من(590036) مليون دينار عام 2012 لتبلغ (650700) مليون دينار عام 2013.

5. المبيعات :بلغت قيمة المبيعات في المنشآت الكبيرة (1492264) مليون دينار عام 2013، بينما كانت (1633984) مليون دينار خلال عام 2012، اي بنسبة أنخفاض مقدارها (8.6%).

يتضح من العرض السابق ان المؤشرات الخاصة بالمنشآت الصناعية الكبيرة ، المتوسطة والصغيرة قد شهدت تراجعا واضحا وملموسا ، ويرجع ذلك بشكل أساس الى :

اولا: تردي الوضع الامني في العراق ، مما أثر بشكل مباشر أو غير مباشر على مجمل النشاط الاقتصادي في الاقليم.

ثانيا : الزيادة المفرطة في استيراد السلع الاجنبية المنافسة من حيث الجودة والسعر للسلع المصنعة محليا ، مما ادى الى أغلاق الكثير من المصانع الصغيرة والمتوسطة التي وقفت عاجزة أمام هذه المنافسة غير المتكافئة من الاستمرار في الانتاج في ظل غياب سياسة أقتصادية صريحة وواضحة تأخذ على عاتقها حماية الانتاج المحلي ، ودعمه ، لكي يصمد في مواجهة سياسات الاغراق التي تمارسها الدول الاخرى في السوق العراقية بشكل عام ، وسوق الاقليم على وجه الخصوص.

أما القطاع الزراعي فلا يقل أهمية عن القطاعات الاخرى في دوره في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفير الاحتياجات

الغذائية للمواطنين ، فالقطاع الزراعي متنوع في أنتاجه الغذائي كمحاصيل الحبوب والخضروات والفواكه والمنتجات الحيوانية بأشكالها المختلفة والمحاصيل الصناعية، إلا ان واقع هذا القطاع في أقليم كوردستان يعاني من ركود كبير في شتى مجالاته سواء في أنتاج المحاصيل الزراعية أو انتاج المواد الغذائية وهذا يعود الى عدم وجود سياسة زراعية واضحة من قبل الاقليم لتطوير هذا القطاع وتنميته ، وتخصيص المبالغ اللازمة لدعم هذا القطاع ، وفي عام 2013 خصص لهذا القطاع فقط 1.8% من الموازنة العامة للاقليم ،وهذا لايكفي لتنميته وتطويره ، وبسبب عدم وجود سياسة أنتاجية وتسويقية للمنتجات المحلية وأغراق الاسواق بالمنتجات الزراعية المستوردة الرخيصة في أسواق الاقليم ،مما جعل الفلاحين يضطرون لبيع المحصول بأقل من تكلفة الحصاد والنقل وبالتالي دفعهم الى أهمال مزارعهم والهجرة الى المدينة ، وأصبح 90% من المواد الغذائية في الاقليم مستوردة ، كما تم أغلاق العديد من شركات الدواجن في المنطقة نتيجة لأغراق أسواق الاقليم بالبيض والدواجن المجمدة ذات الاسعار المنخفضة [14]. وبالتالي عدم مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للاقليم .

أن مشكلة العجز الغذائي التي يعاني منها الاقليم ، هي ليست مشكلة زراعية أو غذائية فقط وأنما هي مشكلة أقتصادية ذات أبعاد سياسية الهدف منها جعل الاقليم تابعا للدول التي توفر له المواد الغذائية .

ثالثا: أجراءات ووسائل معالجة الاغراق الاقتصادي في أقليم كوردستان

انسجاما مع ما تم عرضه في الفقرات السابقة يمكن تحديد جملة من الاجراءات التي من شأنها دعم القطاعات الاقتصادية في الاقليم لمواجهة حالات الاغراق الاقتصادي التي تمارس ضد منتجاته، ويمكن تلخيص هذه الاجراءات بالآتي :

1. أجراءات متعلقة بدعم وحماية الصناعات الوطنية عن طريق توفير البيئة الاقتصادية المناسبة لهذه الصناعات وتتمثل بما يلي :

- تطوير البنى التحتية اللازمة للانتاج وأهمها توفير الطاقة الكهربائية والموارد المائية وشبكة من طرق النقل والمواصلات العصرية التي يفتقر لها الاقليم، فبالرغم من التخصيصات الكبيرة التي وجهت الى هذا المجال ، الا أن ما لحق الاقليم من تجاهل واهمال من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة، والتي استعانت بآلتها الحربية لتدمير الإقليم بدلا من تعميره وبناءه ، جعل الحاجة ملحة لبذل جهود اكبر في هذا المضمار لتحقيق نتائج ملموسة.
- دعم الحكومة للصناعات الوطنية ، وخاصة تلك التي تسهم بشكل مباشر في رفع مستويات الرفاهية لأبناء الاقليم ، مما يخفض من اسعار المنتجات وبالتالي تصبح قادرة على الصمود امام المنافسة السعرية التي تمارسها الدول الاخرى من جهة، ورفع المستوى المعاشي للافراد من جهة أخرى.
- تأمين وتسهيل نقل التكنولوجيا الحديثة لقطاعات الانتاج المحلية المختلفة.
- أعفاء مستلزمات الانتاج أو المواد الاولية التي تستخدم في الانتاج المحلي من الضرائب المباشرة وغير المباشرة لدعم الصناعات الوطنية .
- تشجيع الاستثمار الخاص في الزراعة عن طريق الدعم المباشر لمدخلات الانتاج الزراعي الرئيسية .
- أجراء تغيرات هيكلية على الجهاز الانتاجي المحلي .
- تفعيل قوانين حماية المنتج والمنتوج.
- نشر ثقافة دعم المنتج المحلي بين المواطنين.

2. أجراءات متعلقة بالحد من ظاهرة الاغراق وتتمثل بما يلي:

- تفعيل قوانين التعرفة الجمركية والضرئب المعمول بها سابقا لغرض حماية المنتج الوطني من المنافسة غير العادلة من السلع المستوردة .
- وضع رقابة على المنافذ والبوابات الحدودية لأقليم كوردستان عن طريق لجنة متخصصة لمراقبة دخول السلع المستوردة والمصدرة ومنع السلع الرديئة من الدخول .
- التأكد من رخص الاستيراد لجميع السلع والمنتجات المستوردة.
- محاربة الفساد الاداري والمالي للدوائر الجمركية على حدود الاقليم لمنع دخول السلع غير المطابقة للمواصفات .
- تطبيق المقاييس النوعية و الصحية عند فحص المواد والمنتجات المستوردة الداخلة للاقليم .

- التاكد من تاريخ بدء وانتهاء صلاحية المواد المستوردة للاقليم ،والتأكد من اغلفة السلع وما يدون عليها وبصورة واضحة من المكونات الكاملة لها والتحذيرات ان وجدت وباللغة الرسمية .

الاستنتاجات

1. الاغراق الاقتصادي سياسة تجارية غير عادلة ،تهدف الى تدمير أقتصاديات الدول التي تمارس فيها هذه السياسة.
2. الاغراق الاقتصادي في الاقليم هو أختراق لأسواق الاقليم والسيطرة عليها من قبل الشركات الاجنبية.
3. أدى الاغراق الاقتصادي في الاقليم الى ضعف القدرة الانتاجية والتنافسية للمنتج المحلي وأغلاق العديد من المنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ، ومنظومة الامن القومي والتنمية الاقتصادية بشكل عام .
4. ضعف التشريعات والقوانين التي تحكم عملية الاستيراد في الاقليم.
5. عدم تفعيل القوانين الخاصة بتنظيم الاستيراد والرقابة على حدود الاقليم .
6. ضعف الدعم المباشر كالقروض والدعم اللوجستي للانتاج المحلي وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة .

المقترحات

1. ضرورة أن تبني حكومة الاقليم سياسات زراعية تهدف الى خلق ميزة نسبية في أنتاج المحاصيل الزراعية الاستراتيجية والعمل على تطوير الانتاج الزراعي كما ونوعا بأستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال الانتاج الزراعي .
2. وضع آليات عملية لمراقبة السلع والبضائع والمنتجات الواردة ، وأجراء الفحوصات اللازمة عليها وفق المؤشرات والمقاييس الفنية العالمية للسماح لها بالدخول الى الاسواق لحماية المواطنين في الاقليم.
3. أنشاء جمعيات لحماية المستهلكين من السلع والمنتجات الرديئة وغير الصالحة للاستعمال أما بسبب انتهاء صلاحيتها أو بسبب عدم مطابقتها للمواصفات القياسية ورداءة جودتها .
4. تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في الاقليم التي تستطيع المنافسة في الجودة بأستخدام التقنيات تكنولوجية متطورة في الانتاج .
5. مراقبة الاسواق في الاقليم من حالة الفوضى التي تواجهها هذه الأسواق وضرورة توفير منتجات بمواصفات ونوعية جيدة وسليمة .
6. وضع قوانين خاصة بالاغراق وحماية المنتج والمستهلك المحلي.

الهوامش والمصادر :

الهوامش كما وردت في متن البحث

1. Jose' Tavares de Araujo Jr, Carla Macario and Karsten Steinfatt,"Antidumping in the Americas", United Nation Publications, Santiago, Chile, March 2001, p31
2. https://www.wto.org/english/thewto_e/glossary_e/dumping_e.htm
3. http://www.iraq-lg-law.org
4. د. أمل اسمر زبون ، د. فاضل عباس كاظم ،"ظاهرة الاغراق السلعي وآثاره على الاقتصاد العراقي ،مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ،العدد10،المجلد الرابع 2014.ص 5
5. Obalade, Timothy A, "Analysis of Dumping as a Major cause of Import and Export Crises", International Journal of Humanities and Social Science, vol.4, No 5(March 2014), p 234-235 (www.ijhssnet.com/journals/vol-4-5-March-2014/25
6. د. محمد صالح الشيخ "الاغراق وأثره على التمنية الاقتصادية في الدول النامية "،بحث مقدم في مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لأتفاقيات منظمة التدارة العالمية ، 2004، ص 1320-1322

7. د. منى طعيمة الجرف، "الاغراق في أطارمنظمة التجارة العالمية : المفهوم والمحددات والآثار ، بحث مقدم في مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لأتفاقيات منظمة التدارة العالمية ، 2004، ص 1368

8. للمزيد من التفاصيل أنظر:

A- Tran Viet Dung, "Antidumping, Competition and the WTO System Implications for Vietnamese Legal Reform ", A Thesis Submitted For the Degree of Doctor of Philosophy Faculty of Law National University of Singapore 2007 , P16-21

http://scholarbank.nus.edu.sg/bitstream/handle/10635/16025/TranVietDung-PhD-Law-Antidumping.pdf?sequence=1

B – حسين جواد كاظم "تحليل ظاهرة الاغراق السلعي وأثرها على التنمية الاقتصادية (مع أشارة خاصة الى الاقتصاد العراقي)، مجلة العلوم الاقتصادية ،العدد السابع ،كانون الاول 2011.ص 187-189

http://study.com/academy/lesson/dumping-in-economics-definition-effects.html.

C-

http://www.yourarticlelibrary.com/economics/dumping-meaning-types-price-determination-and-effects-of-dumping/28863

9. د.زكريا بيومي،د عزت عبد الحميد برعي ،الاقتصاد السياسي –التحليل الاقتصادي الكلي،كلية الحقوق ،جامعة المنوفية ،1995ص 736-744

10. للمزيد من التفاصيل عن القرار 986 انظر:

– آمنة بشيرسعيد، القرار 986 (النفط مقابل الغذاء) وأثره على قطاع التربية والتعليم في محافظة دهوك ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة دهوك 2003

11 معهد واشنطن ، تحليل السياسات ،"تركيا وحكومة إقليم كوردستان : مصلحة أقتصادية مشتركة غير معلنة"

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkey-and-the-krg-an-undeclared-economic-commonwealth

12. المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، نشرة الشرق الاوسط الاستراتيجية ،" العلاقات بين تركيا وكوردستان العراق"، 24 /2014/8 الساعة 11:37

http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-strategy-bulletin/211

13. الجهاز المركزي للاحصاء ،مديرية الاحصاء الصناعي ،احصاء المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة لاقليم كوردستان لسنة 2013 ،العراق 2015،(الكبيرة)ص 3،(المتوسطة)ص 3-4،(الصغيرة) ص1

14. RTI-International .Economic Development Assessment (United States Agency) December 2008, p 17

http://www.mop.gov.krd/resources/MoP%20Files/PDF%20Files/DCC/Studies/EDA%20Report_English.pdf

المصادر:

أولا: المصادر باللغة العربية

1. أمل اسمر زبون ، د. فاضل عباس كاظم ،"ظاهرة الاغراق السلعي وآثاره على الاقتصاد العراقي ،مجلة مثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ،العدد10،المجلد الرابع 2014.

2.محمد صالح الشيخ "الاغراق وأثره على التمنية الاقتصادية في الدول النامية "،بحث مقدم في مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لأتفاقيات منظمة التدارة العالمية ، 2004.

3. منى طعيمة الجرف، "الاغراق في أطارمنظمة التجارة العالمية : المفهوم والمحددات والآثار ، بحث مقدم في مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لأتفاقيات منظمة التدارة العالمية ، 2004.

4. حسين جواد كاظم "تحليل ظاهرة الاغراق السلعي وأثرها على التنمية الاقتصادية (مع أشارة خاصة الى الاقتصاد العراقي)، مجلة العلوم الاقتصادية ،العدد السابع ،كانون الاول 2011.

5. د.زكريا بيومي،د عزت عبد الحميد برعي ،الاقتصاد السياسي –التحليل الاقتصادي الكلي،كلية الحقوق ،جامعة المنوفية ،1995.

6. للمزيد من التفاصيل عن القرار 986 انظر:

– آمنة بشيرسعيد، القرار 986 (النفط مقابل الغذاء) وأثره على قطاع التربية والتعليم في محافظة دهوك ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة دهوك 2003

7. معهد واشنطن ، تحليل السياسات ،"تركيا وحكومة إقليم كورستان: مصلحة أقتصادية مشتركة غير معلنة" (http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkey-and-the-krg-an-undeclared-economic-commonwealth)

8. المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، نشرة الشرق الاوسط الاستراتيجية ،" العلاقات بين تركيا وكوردستان العراق"، 24 /2014/8 الساعة 11:37 http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-strategy-bulletin/211

9. الجهاز المركزي للاحصاء ،مديرية الاحصاء الصناعي ،احصاء المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة لاقليم كوردستان لسنة 2013 ،العراق 2015،(الكبيرة)ص 3،(المتوسطة)ص 3-4،(الصغيرة) .

ثانيا: المصادر باللغة الأنكليزية

1. Jose' Tavares de Araujo Jr, Carla Macario and Karsten Steinfatt,"Antidumping in the Americas", United Nation Publications, Santiago, Chile, March 2001.

2. Obalade, Timothy A, "Analysis of Dumping as a Major cause of Import and Export Crises", International Journal of Humanities and Social Science, vol.4, No 5(March 2014). www.ijhssnet.com/journals/vol-4-5-March-2014/25

3. Tran Viet Dung, "Antidumping, Competition and the WTO System Implications for Vietnamese Legal Reform ", A Thesis Submitted For the Degree of Doctor of Philosophy Faculty of Law National University of Singapore 2007.

ثالثا: شبكة المعلومات الالكترونية(الإنترنت)

1. https://www.wto.org/english/thewto_e/glossary_e/dumping_e.htm

2. http://www.iraq-lg-law.org

3. http://www.yourarticlelibrary.com/economics/dumping-meaning-types-price-determination-and-effects-of-dumping/28863

4. RTI-International .Economic Development Assessment (United States Agency) December 2008.

http://www.mop.gov.krd/resources/MoP%20Files/PDF%20Files/DCC/Studies/EDA%20Report_English.pdf

نوقیکرنا ئابووریێ: کاریگەرییەکان وچارە سەرەکان بە تایبەت لێ هەرێما کوردستانا عیراقێ

پوختە

سیمایا نوقیکرنا ئابووریێ ئێك ژ وان هەرەشەیانە ییّن کو کەفتینە بەر سینگێ ئابووریا هەرێما کوردستانا عیراقێ ، ژ ئەنجامێ رزگارکرنا بازرگانیێ و پەیوەندییّن مەزن دگەل جیهانا دەرەکی بتایبەت پشتی سالا 2003 ، ئەڤ پەیوەندییە دگەل هەمی دەولەتیّن جیهانێ بتایبەت دەولەتیّن هەڤسنوور هەبوون ، ڤێ چەندێ کاریگەرییەکا نەرینی لسەر ئابووریا هەرێمێ هەبوو ، گرنگیا ڤێ ڤەکولینێ ئەوە گرنگیێ ددەتە تیّگەهێ نوقیکرنا ئابووری و جورێن وێ ییّن ژێك جودا چ ژ لایەنێ پالدەرانڤە ئەو پالدەرێن دەولەت و کومپانییان پالددەن بو ئەنجام دانا ڤێ کریارێ ، یان ژ لایەنێ ماوێ ئەنجام دانا ڤێ کریارێ ، و کاریگەریا ئەنجام دانا نوقیکرنێ لسەر ئابووریا دەولەتیّن ڤێ سیاسەتێ بریّڤەدبەن و ئەو دەولەتیّن کریارا نوقیکرنێ تێدا دهێتە ئەنجام دان، دگەل ئاماژەکا تایبەت بو نوقیکرنا ئابووری ل هەرێما کوردستانێ و کریار و چارەسەری بو رووبوروبونا وێ ل بازارێن هەرێمێ، دڤێ ڤەکولینێ دا کومەکا ئەنجام و پێشنیاران هاتە دانان، ژ گرنگترینێن وان : نوقیکرنا ئابووری ل هەرێمێ چوییە دناڤ بازارێن هەرێمێ دا و کونترولکرنا وێ ژلایێ دەولەتیّن بیانی ڤە ، ئەڤ چەندە بویە ئەگەرێ لاوازبونا بەرهەم و هەڤرکیا بەرهەمێن ناڤخویی و گرتنا چەندین کارگەهێن مەزن و ناڤنجی و بچووك ، و بویە هەرەشە لسەر سیستەمێ ئێمناهیا نەتەوەیی و گەشەکرنا ئابووری ل هەرێمێ بشێوەکێ گشتی، ئەڤ چەندە دزڤریت بو نەکارکرنا یاسایان ئەوێن هاوەردەنییان (الاستیراد) ریّك دئێخیت و لاوازیا دەزگەهێن چاڤدێریێ لسەر سنورێن هەرێمێ، دەربارەی گرنگترین پێشنیاران بو چارەسەرکرنا کاریگەریا نوقیکرنێ، ئەوژی ب مەرەما چاکرنا بەرهەمێن چاندنێ و ریژەکا باش ژ ڤان بەرهەمان بدەستڤەبهێت ، دڤیا حکومەتا هەرێمێ سیاسەتەکا کشتوکالی جێبەجێ بکەت، هەروەسا کارکرن لسەر پێشکەڤتنا بەرهەمێ چاندنێ ژلایێ چەندایەتی و جوری ڤە بریّکا بکارئینانا تەکنولوجیاێن نوی، دیسان داانا چاڤدێریێ لسەر وان کەلوپەل و بەرهەمێن دهێنە دناڤ سنورێن هەرێمێ دا ، و ئەنجام دانا پشکنینێن پێتڤی لدویڤ سالوخەتێن جیهانی و پاشان ریّکێ بدەتێ بهێتە دناڤ بازاری دا ، ئەڤ چەندە ژبو پاراستنا هاوەلاتییان ل هەرێمێ، دەربارەی کەرتێ پێشەسازی دڤیا پشتەڤانیا پێشەسازیا نیشتمانی ل هەرێمێ بهێتە کرن، ئەوژی بریّکا دروستکرنا ژینگەهەکا ئابووری یا گونجایی بو ڤان پێشەسازیان .

Economic dumping: the effects and treatments
With special reference to Kurdistan region –Iraq

Abstract

The phenomenon of economic dumping is one of the challenges facing the Economics Kurdistan Region _Iraq , as a result of trade liberalization and openness to the outside after 2003 from various countries around the world, especially the neighboring countries, which had a significant negative impact on the economy of the region, hence the importance of Search in shedding light on the concept of economic dumping various types taken both in terms of the motives that countries or companies pay for their exercise, or in terms of duration, and the implications for the practice of dumping policy on the economies of countries that practice this policy and countries where dumping practiced with particular reference Economic flooding in the Kurdistan Region, procedures and treatments for anti-dumping markets in the region, and research found to a set of conclusions and proposals was the most important: the economic dumping in the province is a breakthrough to the markets of the region and controlled by foreign companies. And which led to the weakness of the productive capacity and competitiveness of the domestic product and the closure of many large and small and medium enterprises, and a threat to national security system and economic development in the region in general, and this goes back to the lack of activating the laws and regulations governing the import in the region and the weakness of regulatory agencies on the borders of the region. As the most important proposals to address the effects of dumping, it should adopt the provincial government agricultural policies aimed at creating a comparative advantage in the production of strategic crops .work on the development of agricultural production in quantity and quality using modern technology as well as the development of practical mechanisms for the control of goods and products coming, And conduct the necessary tests in accordance with the indicators of global technical standards to allow it to enter the markets, to protect citizens in the region, and with regard to the industrial sector must support and encourage national industries in the region by providing the appropriate economic environment for these industries.